



# النمو الاقتصادي والجوع وسوء التغذية

## نمو الدخل والتغيرات في استهلاك الأغذية

### الرسالة الرئيسية

لكي يمكن للنمو الاقتصادي أن يحسن تغذية أكثر الفئات احتياجاً، يجب أن يشارك الفقراء في عملية النمو وفي الفوائد التي يحققها، وذلك كما يلي: (أولاً) من الضروري أن يشمل النمو الفقراء وأن يصل إليهم؛ (ثانياً) من الضروري أن يستخدم الفقراء الدخل الإضافي من أجل تحسين نظامهم الغذائي كماً وكيفاً كما ينبغي استخدامه من أجل تحسين الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي؛ (ثالثاً) من الضروري أن تستخدم الحكومات الموارد العامة الإضافية من أجل توفير المنافع والخدمات العامة لصالح الفقراء والجوعى.

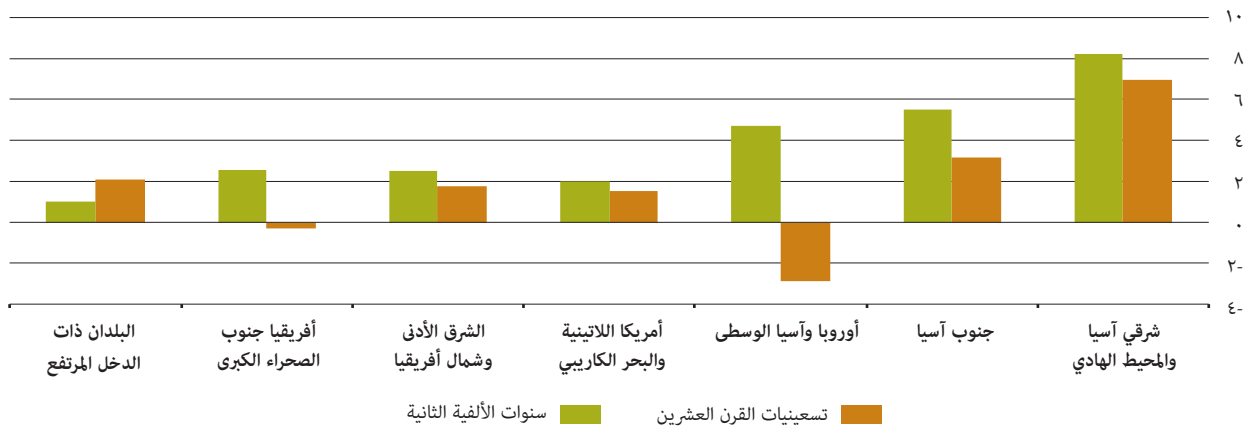
كافةً أكثر سرعةً في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين منها في التسعينيات من القرن العشرين، مع حدوث أشد التحولات في هذا الصدد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى (البلدان النامية فقط في كلتا المجموعتين؛ الشكل ٦). وحدثت أسرع معدلات النمو (حتى الآن) في شرقي آسيا وبلدان المحيط الهادي في كلتا الفترتين. وتباطأت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين معدلات النمو المتعلقة بالبلدان المرتفعة الدخل. ولكي يمكن للنمو الاقتصادي أن يحسن إمكانية الحصول على طعام كافٍ من حيث الكمية (الطاقة الغذائية) والكيف (التنوع والمحتوى التغذوي والسلامة)، يلزم اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية. أولاً، ينبغي أن يصل النمو إلى الفقراء وأن يشملهم، وأن يتيح زيادة في العمالة وفي فرص تحقيق الدخل لهم. ثانياً، من الضروري أن يستخدم الفقراء دخلهم الإضافي من أجل تحسين نظامهم الغذائي، كماً وكيفاً، والمياه التي يستهلكونها وتحسين الصرف الصحي لهم فضلاً عن تحسين الخدمات الصحية المقدمة إليهم (دور المرأة ذو أهمية

أتاح النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة مجالاً رحباً للحد من الجوع ومن سوء التغذية. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، نما الدخل الحقيقي للفرد الواحد بنسبة ٢ في المائة تقريباً في العام على نطاق العالم، وإن كانت توجد فروق كبيرة فيما بين البلدان وفيما بين العقود. وكانت معدلات النمو في حالة مجموعات البلدان النامية

الشكل ٦

تفاوت معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية بشكل كبير بحسب الإقليم ومع مرور الزمن

معدلات النمو السنوي لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (بالنسبة المئوية)

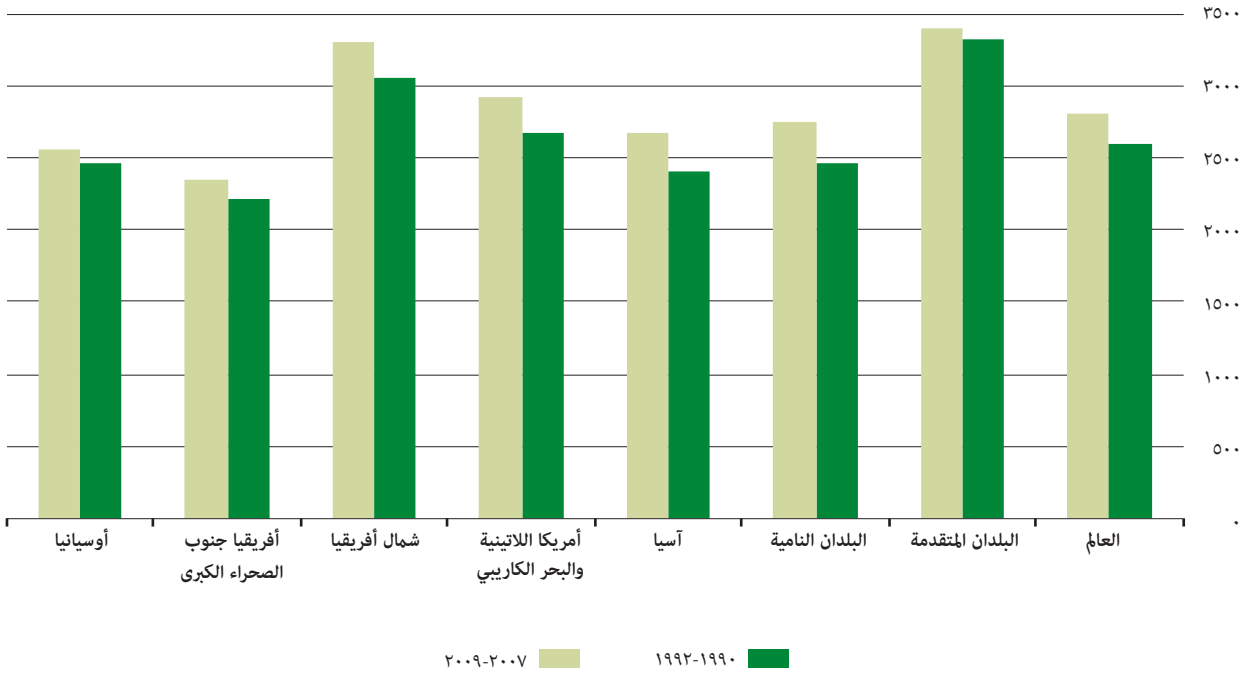


ملاحظة: تشير جميع المجموعات إلى البلدان النامية فحسب (باستثناء البلدان ذات "الدخل المرتفع"). يعبر عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد من حيث تعادل القوة الشرائية. مصدر البيانات الأولية: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

## الشكل ٧

ارتفاع إمدادات الطاقة الغذائية على الصعيد العالمي في جميع الأقاليم

إمدادات الطاقة الغذائية (السعرة الحرارية/الفرد/اليوم)

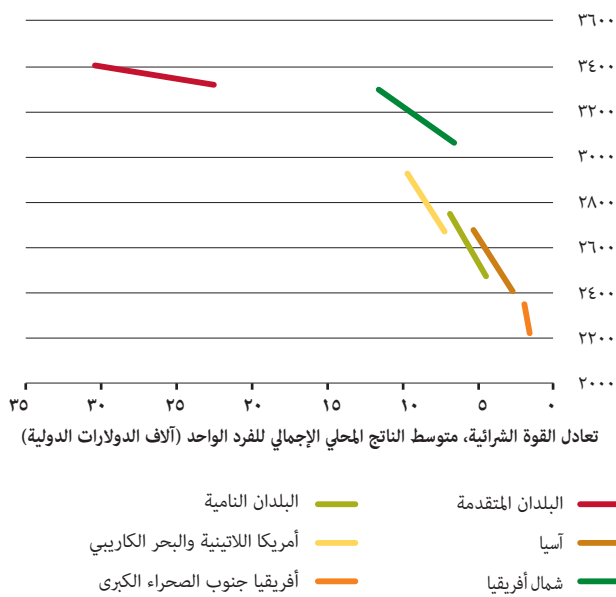


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

## الشكل ٨

ارتفاع الطلب على استهلاك الأغذية مع زيادة الدخل

إمدادات الطاقة الغذائية (السعرة الحرارية/الفرد/اليوم)



ملاحظات: تعادل القوة الشرائية. تشمل المجاميع الإقليمية البلدان النامية فحسب. مصادر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

حاسمة في ضمان تحقق أنماط الإنفاق هذه). ثالثاً يلزم أن تتفق الحكومات إيرادات عامة إضافية على شبكات الأمان الاجتماعي وعلى المنافع والخدمات العامة الرئيسية مثل التعليم والبنية التحتية وتدابير الصحة العامة.

وقبل مناقشة هذه الخطوات الرئيسية بمزيد من التفصيل، سيستعرض هذا التقرير أولاً بعض الاتجاهات العامة في مجال الطاقة الغذائية والتغذية أثناء العقدين الماضيين.

## الاتجاهات القائمة في مجال إمدادات الطاقة الغذائية

أسفرت الزيادات البالغة ٢ في المائة في العام في الدخل الحقيقي للفرد الواحد فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ عن زيادة الطلب على الطاقة الغذائية. فقد ازدادت في المتوسط إمدادات الطاقة الغذائية بنحو ٢١٠ كيلو كالوري (سعر حراري) للشخص في اليوم، أي ٨ في المائة (الشكل ٧). وكانت هذه الزيادة أكبر في البلدان النامية (٢٧٥ سعراً حرارياً للشخص في اليوم) منها في البلدان المتقدمة (٨٦ سعراً حرارياً للشخص في اليوم). وفي مناطق البلدان النامية، كانت أكبر الزيادات المطلقة (٢٦٠ إلى ٢٧٠ سعراً حرارياً للشخص في اليوم) قد حدثت في آسيا (حيث حدث النمو الاقتصادي الأسرع على الإطلاق)

السريعة النمو، على الرغم من حدوث زيادة في مجموع المتاح من الطاقة الغذائية للفرد الواحد. وفي الوقت نفسه، ازدادت بدرجة ملحوظة الطاقة الغذائية المستمدة من المنتجات ذات المصادر الحيوانية والفواكه والخضروات. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ازداد المتاح من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات في حين أن الطاقة الغذائية المستمدة من الأغذية ذات المصادر الحيوانية والفواكه والخضروات كانت ثابتة بشكل أساسي. أظهرت دراسات متعددة وجود ارتباط هام إحصائياً بين مجموع الدخل الفردي للأسرة المعيشية والتنوع الغذائي، الذي يُعرّف بأنه عدد الأغذية الفردية أو مجموعات الأغذية التي تُستهلك على مدى فترة زمنية معينة.<sup>(٧)</sup> ويمكن البرهنة على هذا الارتباط الوثيق بين الدخل والنظام الغذائي عن طريق استخدام الاستقصاءات المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية. ويعرض الشكل ١٠ نتائج تحليل أُجري لـ ٥٩ دراسة استقصائية على أسر معيشية أُجريت في ٤٧ بلداً نامياً في السنوات الأخيرة، وهي تبين أدنى خمس (Q1) وأعلى خمس (Q5) تبعاً للدخل الفردي. وعلى الرغم من الاختلافات الإقليمية في النظم الغذائية، فإن نتائج الاستقصاءات تؤكد أن النظم الغذائية في فئات الدخل الأعلى هي أكثر تنوعاً، بصرف النظر عن الإقليم. ومع نمو الدخل، ينخفض إسهام الحبوب والجزور والدرنات في مجموع الطاقة الغذائية للفرد الواحد في حين أن إسهام الأغذية ذات المصادر

وأمریکا اللاتينية والكاريبي، في حين أن أصغر الزيادات (أقل من ١٣٠ سعراً حرارياً للشخص في اليوم) قد حدثت في أوسيانيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حيث كان النمو الاقتصادي بطيئاً). ويوضح الشكل ٨ بصورة بيانية كيف أن الطلب على الطاقة الغذائية يكون أكبر عند المستويات الأعلى من الدخل. وهو يوضح أيضاً كيف أن تأثير الدخل الإضافي يكون أكبر عند المستويات الأدنى من الدخل (وفي هذه الحالة يكون انحدار الخط أكثر حدة).

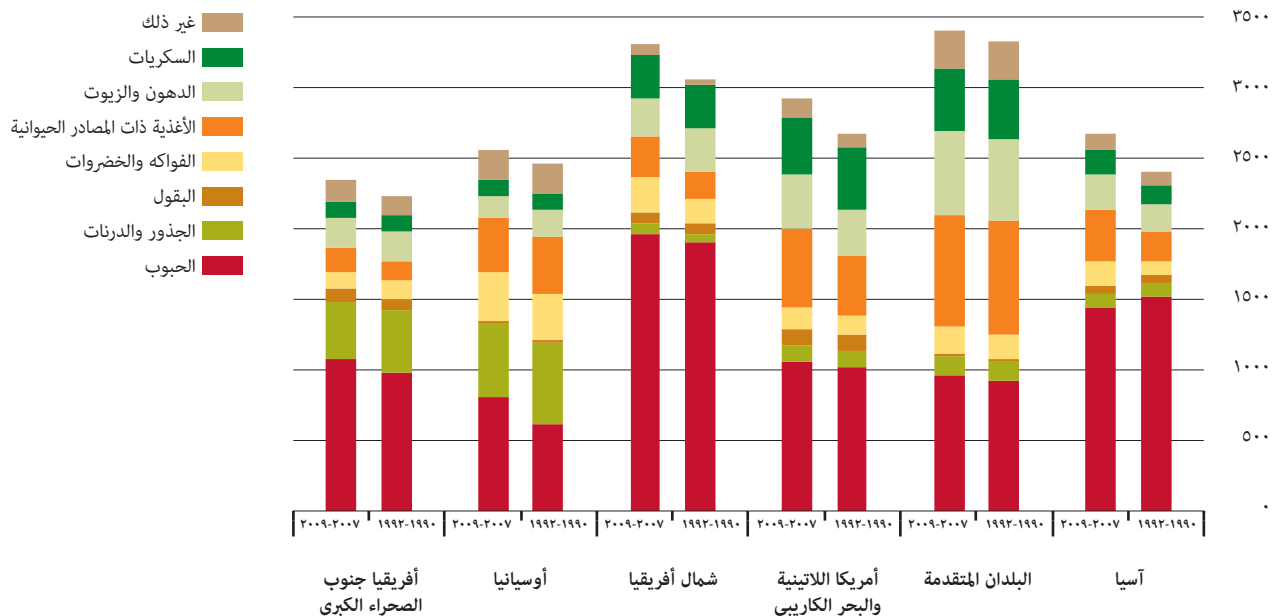
### التغيرات في أنماط استهلاك الأغذية

جاء الارتفاع في الطاقة الغذائية المتاحة مصحوباً بتغيرات في تكوين النظم الغذائية. ومن ثم فإن مصدر إمدادات الطاقة الغذائية يتغير على مر الوقت مع نمو الدخل. ويوضح الشكل ٩ هذه التغيرات على الصعيد الإقليمي من حيث أنصبة فئات الأغذية الرئيسية في مجموع المتاح من الطاقة الغذائية. فعلى نطاق العالم، انخفضت أنصبة الحبوب والجزور والدرنات انخفاضاً يُعتد به، بينما ازدادت أنصبة الفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية، بما في ذلك الأسماك. وعلى الصعيد الإقليمي، توجد تناقضات بين الأقاليم التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً وتلك التي نمت بسرعة أقل. فالطاقة الغذائية للفرد الواحد من الحبوب والجزور والدرنات قد انخفضت في آسيا

الشكل ٩

تزايد تنوع النظم الغذائية في مختلف أنحاء العالم

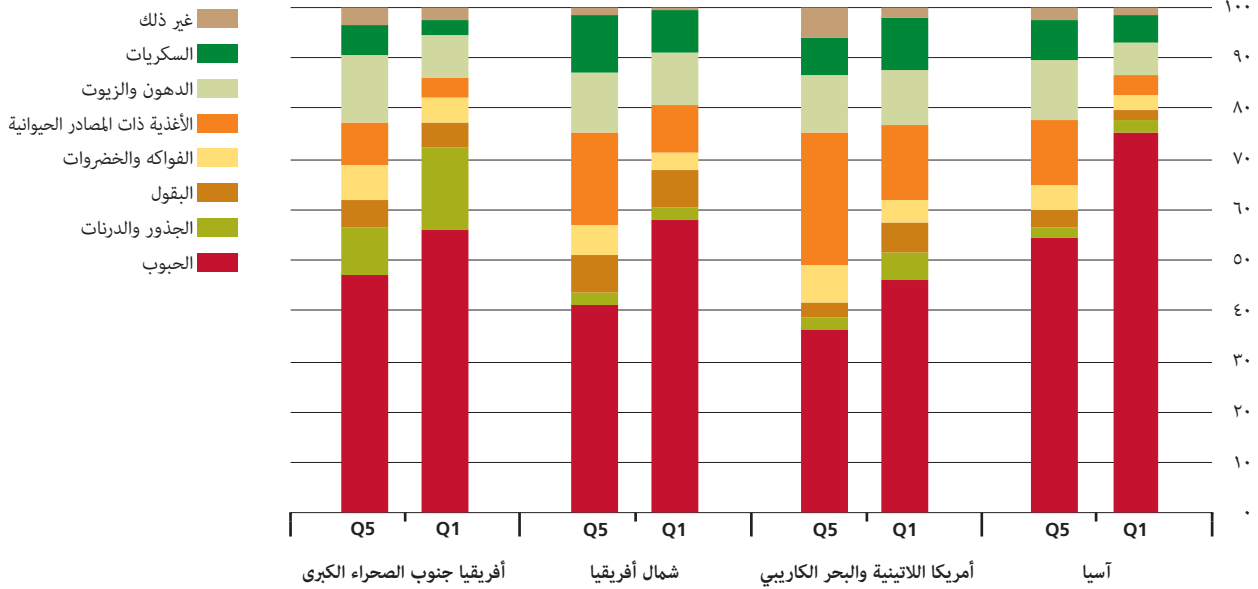
المساهمات في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (السعرة الحرارية)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

## تزايد التنوع الغذائي مع ارتفاع الدخل

نصيب مجموعات الأغذية من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (النسبة المئوية)



ملاحظة: تشير البيانات إلى الأسر المعيشية للفئات الأدنى والأعلى دخلا في ٤٧ بلداً نامياً. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحليل الدراسات الاستقصائية الأسرية.

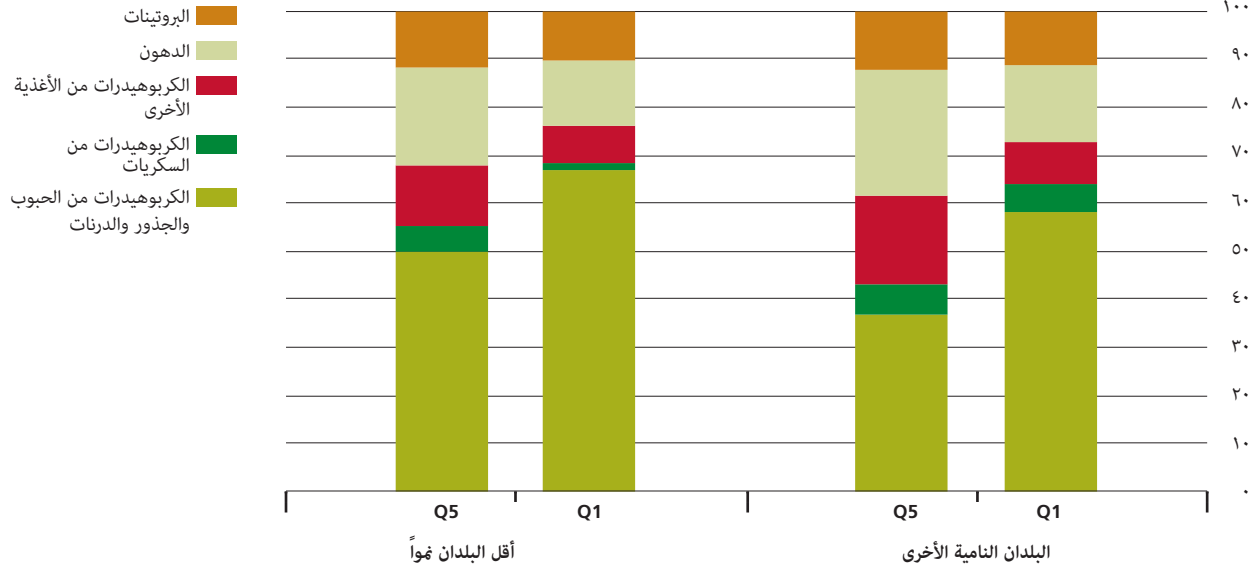
لبعض المغذيات الدقيقة (تلك التي تكون قابلة للذوبان في الدهون). أما الأفراد الذين لديهم مستويات أعلى من الدهون في نظامهم الغذائية، فقد يكون حدوث زيادة أخرى فيها أمراً ضاراً بصحتهم. وأخيراً، يحدث أيضاً بعض الزيادة في الإسهام النسبي للبروتين في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية ولكن هذه الزيادة تكون صغيرة نسبياً بالمقارنة مع التغيرات الأخرى. وكما هو مبين في الشكل ١٠، فإن استهلاك الأغذية ذات المصادر الحيوانية (بما في ذلك الأسماك) يزداد مع زيادة متوسط دخل الفرد. وفي الواقع، فمع النمو الاقتصادي الطويل الأجل الملاحظ على نطاق العالم منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين فإن النمو في استهلاك الأغذية ذات المصادر الحيوانية قد نما بوتيرة أسرع من وتيرة نمو استهلاك مجموعات الأغذية الرئيسية الأخرى.<sup>(٣)</sup> فاستهلاك الحليب للفرد الواحد قد تضاعف تقريباً في البلدان النامية، في حين أن استهلاك اللحوم والأسماك قد زاد ثلاث مرات، بينما ازداد استهلاك البيض خمس مرات. وكان هذا النمو أقوى ما يكون في شرقي وجنوب شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين اتسم هذا النمو بالركود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت معدلات هذا النمو بصورة عامة أدنى في البلدان المتقدمة حيث كانت مستويات الاستهلاك أعلى أصلاً منها في البلدان النامية.

الحيوانية والفواكه والخضروات يزداد بدرجة يُعتد بها. أما الإسهام النسبي للسكريات في الطاقة الغذائية الإجمالية فيرتفع هو الآخر ارتفاعاً واضحاً مع زيادة الدخل، وذلك في معظم المناطق. والتحويلات التي تحدث في تكوين النظام الغذائي مع تغير الدخل تنعكس في التغيرات التي تحدث في المتاح من المغذيات. وكما هو مبين في الشكل ١١، فإن الأهمية النسبية للنشويات المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات تكون أصغر بكثير في النظم الغذائية للأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع. وعلى العكس من ذلك، تكون الأهمية النسبية للنشويات المستمدة من السكريات والأغذية الأخرى أعلى في الأسر المعيشية الأعلى دخلاً، وهو ما يصدق على إسهام الدهون. وهذه جميعاً مؤشرات تدل على حدوث تحول كبير في التغذية (يُنقَشُ بمزيد من التفصيل أدناه). وتوجد جوانب إيجابية وسلبية على السواء في هذه التغيرات. فحدوث زيادة في نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من أغذية غير الأغذية الأساسية (مثل الأغذية ذات المصادر الحيوانية والدهون والزيوت والبقول والخضروات والفواكه) يكون بصورة عامة أمراً مفيداً للصحة والتغذية. والزيادات التي تحدث في نصيب الدهون في حالة الأشخاص ذوي المآخوذ المنخفض من الدهون قد تكون أمراً جيداً - فالدهون تتسم بقدر مرتفع من السعرات الحرارية وهي مطلوبة للتواجد الأحيائي

الشكل ١١

تزايد استهلاك الدهون وتراجع استهلاك الحبوب والجذور والدرنات مع تزايد الدخل

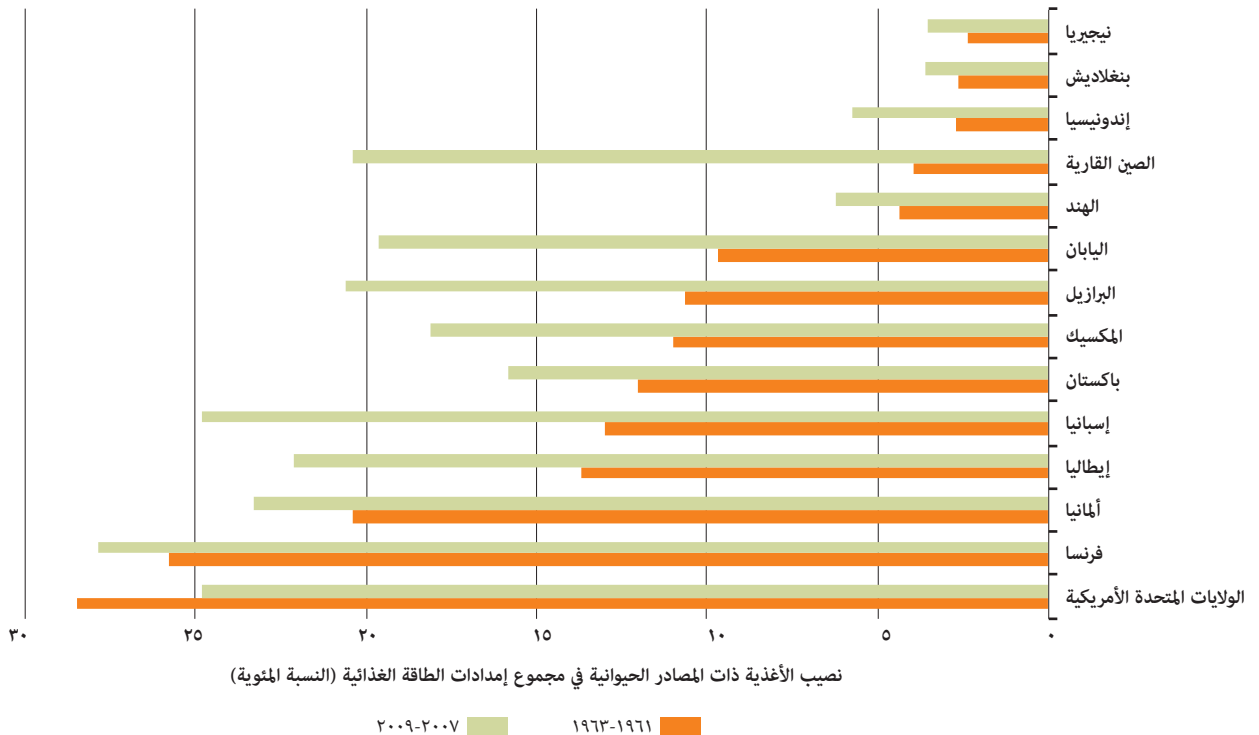
نصيب المغذيات الكبيرة في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (النسبة المئوية)



ملاحظة: تشير البيانات إلى الأسر المعيشية للفئات الأدنى والأعلى دخلاً في ٧٤ بلداً نامياً. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحليل الدراسات الاستقصائية الأسرية.

الشكل ١٢

اتجاه الوجبات الغذائية بشكل عام نحو نصيب أكبر من الأغذية ذات المصادر الحيوانية في معظم البلدان ذات النمو الاقتصادي السريع

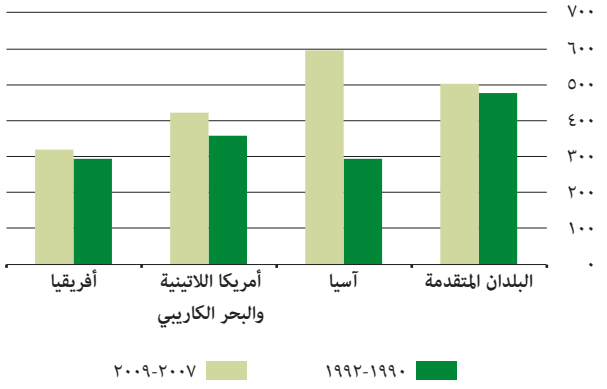


مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ١٣

تزايد استهلاك الفواكه والخضروات، ولكن يظل ذلك غير كافٍ في بعض الأقاليم

نصيب الفرد من الفواكه والخضروات (غرام/اليوم)



مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المستويات الأدنى من ذلك تزيد من خطر الإصابة بأمراض مزمنة.<sup>(٥)</sup> كما أن الحصول على مأخوذ كافٍ من الفواكه والخضروات يسهم في الوقاية من نقص المغذيات الدقيقة. وقد تبين من دراسة أجريت مؤخراً أن زهاء ٨٠ في المائة من سكان ٥٢ بلداً هي بصورة رئيسية من بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط قد استهلكوا أقل من المستويات الدنيا الموصى بها من الفواكه والخضروات.<sup>(٦)</sup> وبلغ معدل انتشار السكان الذين تقل مستويات المأخوذ لديهم عن الحد الأدنى بين ٣٧ في المائة في غانا و٩٩ في المائة في باكستان (وكان المعدل مماثلاً بخصوص الرجال والنساء كلاً على حدة). وقد تبين أيضاً أن استهلاك الفواكه والخضروات يميل إلى التناقص مع العمر وإلى التزايد مع الدخل. وبينما ظلت مستويات المتاح اليومي المتوسط للفرد الواحد تتزايد في كثير من المناطق، ولا سيما في آسيا، فإن المستويات الإقليمية للمتوسط ما زالت أدنى في أفريقيا من المستويات الدنيا الموصى بها إذ اتسم المتاح اليومي من الفواكه والخضروات في أفريقيا بالركود عند مستويات تقل بكثير عن المستويات الموصى بها (الشكل ١٣).

وإذا عبّر عن النظم الغذائية بالإسهام النسبي للأغذية ذات المصادر الحيوانية في مجموع المتاح من إمدادات الطاقة الغذائية للفرد الواحد، فإنها تتجه فيما يبدو نحو نمط أكثر توحداً، كما يبين ذلك الشكل ١٢ بخصوص عدد مختار من البلدان. وبينما لوحظ حدوث زيادات صغيرة فقط (أو حتى انخفاض، في حالة الولايات المتحدة الأمريكية) في البلدان التي كانت لديها بالفعل أنصبة مرتفعة نسبياً تبلغ ٢٠-٢٥ في المائة في أوائل الستينيات من القرن العشرين (مثلاً فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، فإن الزيادات كانت هامة في البلدان ذات الأنصبة الأدنى في بادئ الأمر وذات النمو الاقتصادي السريع أثناء هذه الفترة. وهذه المجموعة الأخيرة تشمل بعض البلدان المتقدمة (مثلاً، إيطاليا وإسبانيا) فضلاً عن بلدان نامية شتى (مثلاً، البرازيل، والصين). وبصورة عامة، ما زالت مستويات الاستهلاك الفردي من الأغذية ذات المصادر الحيوانية أدنى نوعاً ما في معظم البلدان النامية، على الرغم من معدلات النمو المرتفعة.

وتحتوي اللحوم والأسماك والحليب والبيض على بروتينات تشمل مجموعة واسعة من الأحماض الأمينية فضلاً عن مغذيات دقيقة متواجدة أحياناً مثل الحديد والزنك والكالسيوم وفيتاميني "أ" و"ب" التي يعاني من نقص فيها كثير من الأشخاص الذين لديهم سوء تغذية.<sup>(٤)</sup> وقد يكون من الصعب الحصول على العديد من هذه الأحماض والمغذيات الدقيقة (مثلاً، الحديد والزنك) بمقادير كافية من النظم الغذائية القائمة على النبات (بسبب التواجد الأحيائي الضعيف). ويستفيد صغار الأطفال بصورة خاصة من الأغذية ذات المصادر الحيوانية. بيد أنه توجد أوجه قلق من أن الإفراط في استهلاك اللحوم (ولا سيما اللحوم الحمراء) ومنتجات الألبان والبيض من جانب كبار الأطفال والبالغين يمكن أن تكون له آثار صحية ضارة وأن يزيد من خطر الإصابة بأمراض مزمنة غير سارية مثل أمراض القلب والسرطان والسكري والبدانة.

وتشكل الفواكه والخضروات عنصراً هاماً من عناصر أي نظام غذائي صحي. فقد أوصت منظمة الصحة العالمية والمنظمة بأن يكون الحد الأدنى للمأخوذ اليومي هو ٤٠٠ غرام من الفواكه والخضروات (باستثناء البطاطس والدرنات النشوية الأخرى)؛ إذ يُعتقد أن



## كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية؟

الاجتماعية/شبكات الأمان الاجتماعي وفي التغذية وخدمات الصحة والتعليم من أجل زيادة رأس المال البشري للفقراء. وينبغي للحكومات أيضاً أن تستثمر في المنافع والخدمات العامة التي تعزز النمو في القطاعات التي يعمل فيها الفقراء، ومنها على سبيل المثال قطاع الزراعة (أنظر "إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية"، الصفحات ٣٠-٣٨). ولضمان أن تكون هذه الخطوات الرئيسية الثلاث فعالة ومستدامة حقاً، لا بد أيضاً من الأخذ بالحوكمة الجيدة على الصعيد الوطني. فالحوكمة الجيدة تمتد إلى تقديم طائفة واسعة من المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة.

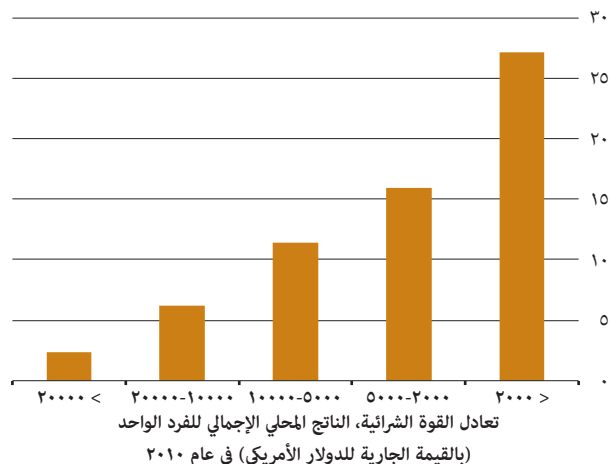
### هل يصل النمو الاقتصادي إلى الفقراء؟

الأشخاص الذين لا يحصلون على مأخوذ غذائي يكفي لأن يعيشوا حياة نشطة وصحية هم من بين أفقر الفقراء في العالم. وبصورة أساسية، لا يمتلك أفقر الفقراء الموارد الضرورية لزراعة كميات كافية من الأغذية أو لشراؤها في السوق. وهكذا، فإن أول المتطلبات اللازمة

الشكل ١٤

تراجع انتشار نقص التغذية مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

مدى انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية) في عام ٢٠١٠



مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

### الرسالة الرئيسية

ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي والزراعي "مستجيباً لاعتبارات التغذية". إذ يلزم أن يسفر النمو عن تحسين النتائج التغذوية عن طريق زيادة فرص الفقراء في تنويع نظمهم الغذائية وتحسين حصولهم على ماء الشرب المأمون وخدمات الصرف الصحي؛ وتحسين إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية؛ وتحسين وعيهم الاستهلاكي بشأن التغذية الكافية وممارسات رعاية الطفل؛ وتوزيع المكملات الغذائية على أهداف محددة في حالات النقص الحاد في المغذيات الدقيقة. وتشكل التغذية الجيدة بدورها أمراً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام.

في الأجل الطويل، يكون من الواضح أن مستويات الدخل الفردي الأعلى تساعد على خفض نسبة السكان الذين يعانون من عدم كفاية المأخوذ من الطاقة الغذائية - فتتقَدَّر المنظمة أن مستوى نقص التغذية في البلدان المتقدمة أدنى بكثير من المستوى المماثل في البلدان النامية (الشكل ١٤). وقد أظهر القسم السابق أن النمو الاقتصادي يميل إلى إيجاد تحسينات في تكوين النظم الغذائية ويؤدي، في خاتمة المطاف، إلى تحسين التغذية. ولكن كيف يساعد النمو الاقتصادي على خفض نقص التغذية لدى أفقر فئات الفقراء؟ وما هي الخطوات الإضافية المطلوب اتخاذها للحد من الجوع وسوء التغذية بسرعة أكبر؟

وتوجد عدة خطوات رئيسية في عملية ربط النمو الاقتصادي (أي النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) بتحقيق خفض في نقص التغذية وسوء التغذية. فأولاً، يجب أن يصل النمو الاقتصادي إلى الفئات الشديدة الفقر. وللحد من الفقر والجوع، ينبغي أن يؤدي النمو إلى توليد الطلب على الأصول التي يسيطر عليها الفقراء. ثانياً، يجب أن تستخدم الأسر المعيشية الفقيرة جزءاً من الزيادة في دخلها لزيادة مأخوذها من الطاقة الغذائية ومن المغذيات الأخرى وللإضطلاع باستثمارات خاصة في مجالات الصحة والصرف الصحي والتعليم؛ كما أن مشاركة المرأة هي أمر حاسم الأهمية لتحقيق أنماط الإنفاق هذه. ثالثاً، يجب استخدام جزء كبير من الإيرادات العامة الإضافية المتولدة عن النمو الاقتصادي في القيام باستثمارات من جانب القطاع العام في نظم الحماية

ويجب أن يستخدم الفقراء هذا الدخل الإضافي في شراء مزيد من الطاقة الغذائية أو المغذيات. وفي حالة الفئات الشديدة الفقر، تبين معظم البحوث أن مرونة الدخل للطلب على الطاقة الغذائية هي في حقيقة الأمر إيجابية وهي في الواقع أكبر من مثيلتها لدى غير الفقراء أو الأغنياء.<sup>(١١)</sup> وبعبارة أخرى، فبينما يستخدم الفقراء الدخل الإضافي لشراء مزيد من الطاقة الغذائية، فإن الأغنياء لا يفعلون ذلك إلا بقدر أقل بكثير، إن كانوا يفعلونه أصلاً.

بيد أنه ليس كل الدخل الإضافي الذي يستخدمه الشخص الفقير لشراء طعام إضافي يُوجّه نحو زيادة المأخوذ من الطاقة الغذائية. فحتى المستهلكون الفقراء يستخدمون بعض دخلهم الإضافي من أجل التحوّل إلى أصناف من الأغذية الأساسية أكثر تكلفة، مثل التحوّل من الكاسافا إلى الأرز أو من الأرز المقشور الخشن إلى الأرز الأكثر بياضاً ونعومة. وقد لا تؤدي بعض هذه التحوّلات إلى أي زيادة في المأخوذ من الطاقة الغذائية أو إلى تحسين التغذية، ولكنها تعكس تفضيلات المستهلكين لصفات مثل المذاق والرائحة والمظهر.

ويميل المستهلكون، عند زيادة ثرائهم، إلى زيادة استهلاكهم من أغذية غير الأغذية الأساسية (أنظر الشكل ١٠ في الصفحة ١٨، الذي يبين أن الأغنياء ينفقون من ميزانياتهم الغذائية نصيباً أكبر بكثير من النصيب الذي ينفقه الفقراء على الأغذية ذات المصادر الحيوانية والفاكهة والخضروات). ومرة أخرى، تؤدي بعض هذه الأغذية إلى تحسين الوضع التغذوي، ولكن ذلك لا يصدق على أغذية أخرى. فالناس يهتمون بالحصول على تغذية أفضل ولكنهم يريدون أيضاً أن يأكلوا طعاماً أحلى مذاقاً. وعلوّة على ذلك، فإنهم قد يكونون غير مدركين للمشاكل الصحية المرتبطة باستهلاك أغذية معينة (تؤدي إلى البدانة) أو لأهمية مغذيات دقيقة معينة مثل اليود أو الحديد أو الزنك أو فيتامين "أ" (الذي يتسبب الافتقار إليه في حدوث "الجوع الخفي").

وأخيراً، يختار المستهلكون أيضاً إنفاق بعض دخلهم الإضافي على طائفة واسعة من البنود غير الغذائية، مثل التعليم أو الملابس أو الصحة أو الهواتف الخلوية. ويمكن أن تتأثر هذه الاختيارات بالحمولات الإعلامية أو بالمنهج المدرسية التي تروج لفوائد هذه الأنواع الرئيسية من الاستثمار. ونتيجة للاستثمار في تدابير صحية إضافية مثل المراهض الصحية والقيام بزيارة الطبيب على نحو أكثر تواتراً (ولا سيما من جانب الحوامل)، يتعزز تأثير النمو الاقتصادي على التغذية. وتعني أنماط الإنفاق هذه أن تأثيرات صدمات أسعار الأغذية وصدّات الدخل الأخرى (سواء كانت إيجابية أم سلبية) لا تقتصر فقط على المأخوذ من الطاقة الغذائية أو على مستويات استهلاك الأغذية، بل إن التغييرات المترتبة عليها تحدث في مجالات أخرى كذلك.

لكي يساعد النمو الاقتصادي على خفض نقص التغذية هو أن يصل هذا النمو إلى هؤلاء الناس الشديدي الفقر.

وبالانتقال إلى الأدلة المتعلقة بتأثير النمو على الحد من الفقر، تبين من معظم البحوث التي أجريت بشأن هذه المسألة أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى إحداث زيادات في دخول أعلى خمس وأدنى خمس من الفئات من حيث توزيع الدخل.<sup>(١٢)</sup> بيد أنه توجد استثناءات كثيرة - إذ لا يستفيد الفقراء من جميع أنواع النمو في ظل جميع الأوضاع. فالمدى الذي يستفيد الفقراء في حدوده من النمو يعتمد على مستويات عدم المساواة القائمة في بادئ الأمر، وعلى المدى الذي يولّد النمو في حدوده فرص عمل للفقراء، وعلى قطاعات الاقتصاد التي يحدث فيها النمو.

فكلما زاد عدم المساواة في توزيع الأصول مثل الأرض والمياه ورأس المال والتعليم والصحة، ازدادت صعوبة مشاركة الفقراء في عملية النمو،<sup>(١٣)</sup> وأصبح من المحتمل أن يتباطأ التقدم في خفض نقص التغذية. وعلى سبيل المثال، يكون لدى الفقراء قدر ضئيل من التعليم مما يحول بينهم وبين المشاركة في أسواق العمل الدينامية الجديدة التي تعرض أجوراً أعلى. ويمكن أيضاً أن يؤدي انعدام المساواة إلى خفض معدل النمو الاقتصادي الإجمالي،<sup>(١٤)</sup> ما يوقع الضرر بالفقراء. والنمو الاقتصادي الذي يُعزى إلى استغلال المعادن والنفط، على سبيل المثال، يُحتمل معه بدرجة أقل أن يسهم مباشرة في الحد من الفقر. فهذه القطاعات أكثر كثافة في رأس المال وهكذا تؤدي إلى نمو أقل في الدخل للفقراء الذين لا يمتلكون إلا قدرًا ضئيلاً جداً من رأس المال. بيد أن إيرادات الدولة من هذه القطاعات يمكن استخدامها لصالح الفقراء، كما حدث في حالة إندونيسيا حيث جرى استخدام الأموال الحكومية المتحصل عليها من صادرات النفط في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لتحسين البنية التحتية الريفية، بما في ذلك العيادات الصحية والطرق.

وتعتمد تأثيرات النمو الاقتصادي على مصدر هذا النمو. إذ توجد أدلة قوية على أن دخول الفئات الشديدة الفقر تستجيب بدرجة أكبر للنمو الزراعي منها للنمو غير الزراعي.<sup>(١٥)</sup> وأحد الأسباب التي تفسر احتمال أن يؤدي النمو الزراعي إلى توليد دخل للفقراء هو أن الفقراء، في كثير من البلدان النامية التي ترتفع فيها معدلات الفقر، كثيراً ما يتركزون في المناطق الريفية وأن النمو الزراعي يؤثر على الاقتصاد الريفي بدرجة مباشرة أكبر من تأثير الأنواع الأخرى من النمو عليه. وتناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفرع المعنون "إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية"، الصفحات ٣٠-٣٨.

### كيف يستخدم الفقراء دخلهم الإضافي؟

حتى عندما تصل ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء، فإنه توجد عوامل أخرى تتسم أيضاً بالأهمية في خفض نقص التغذية بأسرع ما يمكن.



## ما هو دور الحوكمة الجيدة؟

### الرسالة الرئيسية

التعجيل بالحد من الجوع، وضرورة أن يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بإجراءات عامة ذات مغزى وحاسمة. يجب أن تهيئ السياسات والبرامج العامة بيئة تفضي إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل يكون في صالح الفقراء. وتشتمل العناصر الرئيسية للبيئة التمكينية على تقديم منافع وخدمات عامة من أجل تنمية القطاعات الإنتاجية، وعلى حصول الفقراء على الموارد على نحو منصف، والتمكين للمرأة، وتصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية. أما تحسين نظام الحوكمة، القائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فهو أمر لا بد منه لتحقيق فعالية هذه السياسات والبرامج.

وكما هو واضح من الفرع الأول من هذا التقرير، لم ينجح عدد من البلدان في الحد من الفقر وسوء التغذية بما يتمشى مع التزاماته السابقة وأهدافه المعلنة. فهذه البلدان إما أن نموها كان بطيئاً أو لم تكن لديها روابط قوية بين النمو وتحقيق تخفيضات في مستويات الجوع وسوء التغذية. وقد يكون أحد أسباب ذلك هو الهياكل الحكومية الضعيفة والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لوضع مسألة الحد من الجوع في مكانة أعلى على قائمة الأولويات السياسية. وكما هو معلن في المسودة الثانية "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية"، تشتمل أسباب الجوع وسوء التغذية على: "الافتقار إلى حوكمة جيدة لضمان الشفافية والمساءلة وسيادة القانون التي تقوم عليها إمكانية الحصول على الطعام وعلى مستويات معيشية أعلى؛ والافتقار إلى الالتزام السياسي الرفيع المستوى وإلى إعطاء أولوية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك الإخفاق في التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات المقطوعة في الماضي والافتقار إلى المساءلة؛ والافتقار إلى الاتساق في عملية رسم السياسات داخل البلدان، ولكن أيضاً على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وعدم إعطاء أولوية للسياسات والخطط والبرامج وعمليات التمويل اللازمة للتصدي للجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛ وللتركيز بصورة خاصة على أضعف فئات السكان وأكثرهم افتقاراً للأمن الغذائي؛ والحروب والنزاعات والافتقار إلى الأمن وإلى الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات؛ وضعف عملية الإدارة الدولية للأمن الغذائي وللتغذية." (١٤)

ولضمان أن يسهم النمو الاقتصادي حقاً في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية على أساس مستدام، فلا بد من الحوكمة الجيدة. وهذا يمتد إلى تقديم المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة. كما أن المؤسسات الفعالة تشكل سمة رئيسية

والكيفية التي يُنفق بها الدخل الإضافي للأسرة المعيشية هي أمر يتأثر تأثيراً قوياً بما يتحقق للمرأة من نصيب في هذا الدخل (أنظر الإطار ٦ في الصفحة ٤٠). وقد أظهرت البحوث أنه عندما يكون للمرأة سيطرة أكبر على دخل الأسرة المعيشية، يكون هناك ميل إلى إنفاق قدر أكبر من النقود على الأشياء التي تحسّن التغذية والصحة. (١٥) وأثناء العقدين الماضيين، ازدادت مشاركة المرأة في القوى العاملة زيادةً يُعتد بها، ولاسيما في المناطق المتقدمة مثل أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك إلى حد ما في المناطق الحضرية من البلدان النامية. ومن المحتمل أن تزداد مشاركة الإناث في القوى العاملة في ظل حدوث المزيد من النمو الاقتصادي، وهذه الزيادة، إذا كانت مصحوبة بالتمكين للمرأة وبسيطرة المرأة سيطرة متزايدة على دخل الأسر المعيشية، يمكن أن تتيح زخماً إضافياً لتحسين تغذية الأطفال وصحتهم.

## كيف تستخدم الحكومات مواردها الإضافية؟

يؤدي النمو الاقتصادي أيضاً إلى زيادة الموارد العامة، إلى جانب زيادته للدخول الخاصة. ويمكن للحكومات أن تستخدم هذه الموارد بطرق عديدة بغية بدء إصلاحات مؤسسية وبرامج ودعم هذه الإصلاحات والبرامج لصالح الفقراء والجوعى، بما في ذلك اتخاذ تدابير للتمكين من الوصول إلى الموارد الإنتاجية على نحو أكثر انصافاً، والاستثمار في البنية التحتية الريفية، واتخاذ تدابير لضمان استدامة النظم الإيكولوجية الزراعية - التي هي المصدر الرئيسي لأسباب العيش للفقراء. وينبغي استخدام نصيب كبير من الإيرادات العامة المتولدة عن النمو الاقتصادي في تمويل التعليم، وتنمية المهارات، واتخاذ مجموعة واسعة النوع من تدابير الصحة العامة. وينبغي أن تشتمل الأمثلة الممكنة لهذا الاستخدام على تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة؛ وزيادة كثافة العيادات الصحية، ولاسيما في المناطق الريفية؛ وتوزيع مكملات الفيتامينات على نحو محدد الوجهة؛ وتنظيم حملات إعلامية تروّج لتحسين ممارسات رعاية الطفل مثل الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية وزيادة المبادعة بين الولادات.

ومن الناحية التجريبية، ترتبط مستويات الدخل الأعلى بمستويات أعلى من هذه المدخلات في الأمن الغذائي والتغذية، (١٦) رغم أن أداء بعض البلدان كان أفضل من غيرها من حيث تقديم هذه المنافع العامة. وفي حين أن من الصحيح أن إعادة توجيه نفقات الميزانيات الحكومية سيساعد في خفض نقص التغذية حتى عند عدم وجود نمو اقتصادي، فما من شك في أن النمو الاقتصادي يتيح مجالاً أكبر لزيادة الإنفاق الاجتماعي الحساس. وهكذا، يصبح من الأكثر احتمالاً أن يكون النمو المقترن بإعادة التوزيع أكثر فعالية في خفض نقص التغذية من النمو أو من إعادة التوزيع كل على حدة.

أن يكون لهم قول في القرارات التي تؤثر عليهم. وتُظهر التجربة أن إشراك جميع أصحاب المصلحة - ومن بينهم النساء والشباب وأفراد الشعوب الأصلية ذوو الوضع الهش، وفئات السكان المهمشة الأخرى - في صياغة السياسات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية وفي تنفيذها ورسدها وتقييمها، يُسفر عن تحقيق إمكانية الحصول على الموارد على نحو أكثر إنصافاً وزيادة الفوائد التي تعود على الفقراء نتيجة للنمو الاقتصادي.

من سمات الحوكمة الجيدة. ويمكن لإعمال الحق في الغذاء أن يضيف القيمة على استراتيجية فعالة لضمان الأمن الغذائي عن طريق ضمان وجود عملية سياسية شفافة، وخضوع المؤسسات العامة للمساءلة، وتوضيح كل من الالتزامات الحكومية وحقوق أصحاب الحقوق الآخرين والتزاماتهم. وإذا كان للفقراء أن يستفيدوا من النمو الاقتصادي، فمن الحيوي



## النتائج المتعلقة بالتغذية - حدوث تقدم على نطاق العالم ولكن ما زالت توجد مشاكل كثيرة

بطيئاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي وسط وجنوب آسيا. ومع التوسع الفعلي في برامج إضافة اليود إلى الملح، يبدو أن انتشار النقص في اليود قد انخفض على نحو يُعتد به حول العالم. ورغم أن تحقيق نمو اقتصادي أسرع هو الذي يفسر حدوث بعض التحسن في النتائج المتعلقة بالتغذية في آسيا، فإنه توجد اختلافات كبيرة فيما بين البلدان من حيث مستويات نقص تغذية الأطفال لا يمكن تفسيرها جميعاً بوجود فوارق في النمو الاقتصادي. وأحد العوامل المعنية هو ما إذا كان الحد من الفقر يصاحب النمو أم لا. وتوجد عوامل أخرى تشمل إعطاء أولوية داخل الاستراتيجيات الزراعية للحبوب الأساسية والفواكه والخضروات والثروة الحيوانية والأسماك وإمكانية الحصول على الماء النظيف والصحة والصرف الصحي والتقاليد الثقافية. وحتى عندما يشارك الفقراء في نمو الدخل، فإنهم يحتاجون إلى المساعدة عن طريق وجود سياسات ومؤسسات فعالة، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتغذية والتعليم لضمان أن تتحسن تغذية الأطفال. وعلى سبيل المثال، تبين من إحدى الدراسات أن عدم وجود هذه الأوضاع المؤاتية يمكن أن يفسر السبب في أن النمو الاقتصادي الملحوظ في الهند لم يؤدي إلى تحقيق خفض مماثل في نقص تغذية الأطفال في الولايات المختلفة للبلد.<sup>(١٩)</sup> وعلى الرغم من حدوث تحسينات في النتائج المتعلقة بالتغذية في كثير من البلدان، فما زال نقص الوزن (الوزن المنخفض بالنسبة إلى العمر) هو أكبر عامل منفرد من عوامل الخطر التي تسهم في العبء العام للمرض في العالم النامي. ففي عام ٢٠١٠، كان أكثر من ١٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة في البلدان النامية ما زالوا يعانون من نقص الوزن. والأطفال الذين يعيشون في كنف أفقر الأسر

توجد مؤشرات شتى على أن الزيادة الملحوظة في المتاح من الطاقة الغذائية للفرد الواحد وفي التنوع التغذوي في كثير من البلدان قد أسهمت في حدوث تحسن إجمالي في التغذية على نطاق العالم.<sup>(٢٠)</sup> فقد تبين من تقييم أُجري مؤخراً أن الالتزام بالتوصيات الغذائية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية قد تحسّن على نطاق العالم على مدى العقدين الماضيين رغم حدوث تباينات يُعتد بها بين المناطق المختلفة.<sup>(٢١)</sup> وقد تحسّنت أيضاً تغذية الأطفال. فالنسبة المئوية من الأطفال ناقصي الوزن (الوزن المنخفض بالنسبة إلى العمر) قد انخفضت من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٠، وأن التقزم (الطول المنخفض بالنسبة إلى العمر) في الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض عالمياً من ٣٩ إلى ٢٦ في المائة خلال الفترة نفسها. وكان التقدم في مدى انتشار نقص وزن الأطفال بطيئاً نوعاً ما في أفريقيا وبالغ السرعة في آسيا، وخاصة الصين وجنوب شرقي آسيا، حيث انخفض التقزم من ٤٩ إلى ٢٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ (أنظر الإطار ١ للاطلاع على المثال الخاص ببנגلاديش).<sup>(٢٢)</sup> وتوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات نقص وزن الأطفال ومعدلات وفيات الرضع والأطفال، ولكن حدثت في السنوات الأخيرة انخفاضات كبيرة في معدلات وفيات الأطفال في كثير من أحاد البلدان في هذه المنطقة.<sup>(٢٣)</sup> وأحرز أيضاً بعض التقدم على مدى العقدين الماضيين بخصوص انخفاض النقص في المغذيات الدقيقة، أو "الجوع الخفي". فقد كان التقدم المحرز في القضاء على نقص فيتامين "أ" مرموقاً في شرقي آسيا وفي كثير من أجزاء أمريكا الوسطى والجنوبية، رغم أنه كان

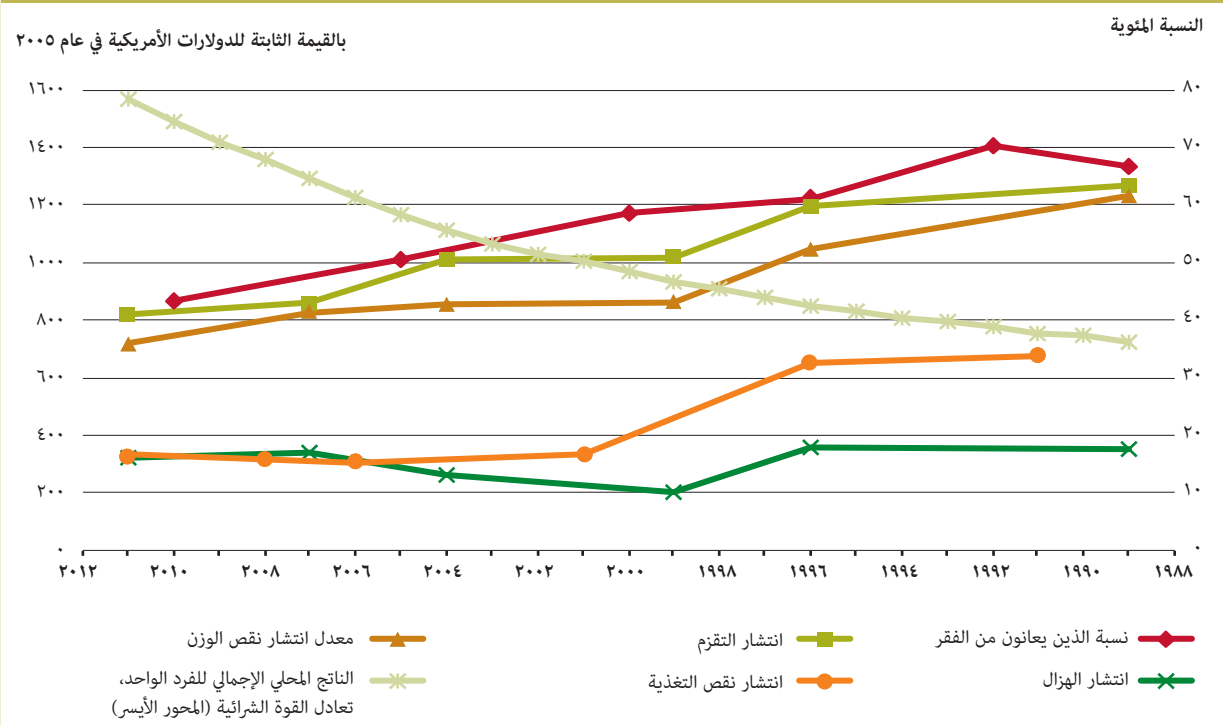
## النمو الاقتصادي والتغذية في بنغلاديش

و٢٠٠٤. واستؤنف التقدم منذ ذلك الحين وإن كان في بعض الحالات بمعدل أبطأ: ففيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١، انخفض معدل نقص الوزن بمقدار سبع نقاط مئوية وتركز معظم الانخفاض في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، كما انخفض معدل التقرّم بمقدار عشر نقاط مئوية تحققت منها ثمان نقاط مئوية فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. وتشير التقديرات الحالية إلى أن بنغلاديش قد حققت بالفعل تخفيضاً بنسبة ٥٠ في المائة في نقص التغذية ومن المحتمل أن تحقق تخفيضاً مماثلاً في نقص الوزن، فتحقق بذلك الرقم المستهدف المتعلق بالقضاء على الجوع من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتكون النجاحات المتعلقة بالتغذية أقوى عندما تكون ثمار النمو الاقتصادي التي تصل إلى الفقراء مقترنةً بمزيد من التدخلات المحددة بشأن التعليم والتغذية. فمع ارتفاع الدخل، يتجه استهلاك الأغذية ذات القيمة الغذائية الأكبر إلى الازدياد فيما يبدو - فالمتاح من الطاقة الغذائية المستمدة من البيض والفواكه والخضروات قد زاد بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٠. ويبلغ نصيب الإنفاق الحكومي المتجه إلى الصحة

شهدت بنغلاديش نمواً اقتصادياً سريعاً أثناء العقدَيْن الماضيين، وكان أدائها جيداً نسبياً من حيث تحقيق تحسينات في التغذية، وخاصة في التسعينيات من القرن العشرين. وقد تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ (أنظر الشكل)، وبلغ متوسط النمو الزراعي ٣,٣ في المائة في العام (مدفوعاً بالمكاسب الهائلة التي تحققت في غلة الأرز). وانخفضت معدلات الفقر انخفاضاً هاماً أثناء تلك الفترة، وهو ما يوضح أن ثمار النمو الاقتصادي قد وصلت إلى الفقراء. وتحققت في التسعينيات من القرن العشرين انخفاضات هامة في مدى انتشار التقرّم (الطول بالنسبة إلى العمر، وهو مؤشر من مؤشرات سوء التغذية المزمن) ونقص الوزن (الوزن بالنسبة إلى العمر) لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، رغم أن التقدم قد توقف فيما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤. وهكذا، فإن التقرّم قد انخفض بنسبة ١٢ نقطة مئوية من ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥١ في المائة في عام ١٩٩٩، بينما سجّل نقص الوزن انخفاضاً أكبر حتى من ذلك أي من ٦٣ إلى ٤٣ في المائة، ولكن لم يسجّل أي تقدم فيما بين عامي ١٩٩٩

مؤشرات الدخل والفقر وسوء التغذية في بنغلاديش، ١٩٩٠-٢٠١١

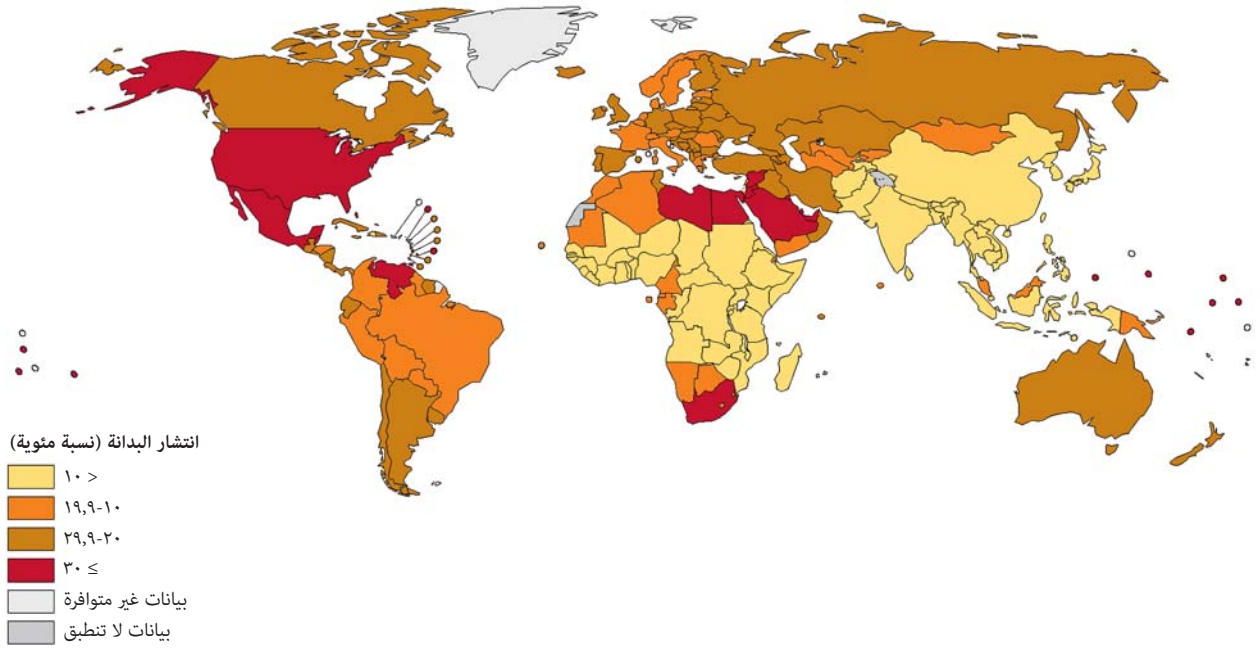


ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بانتشار التقرّم ونقص الوزن والهزال إلى الأطفال دون سن الخامسة. مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.



الشكل ١٥

انتشار البدانة في عام ٢٠٠٨

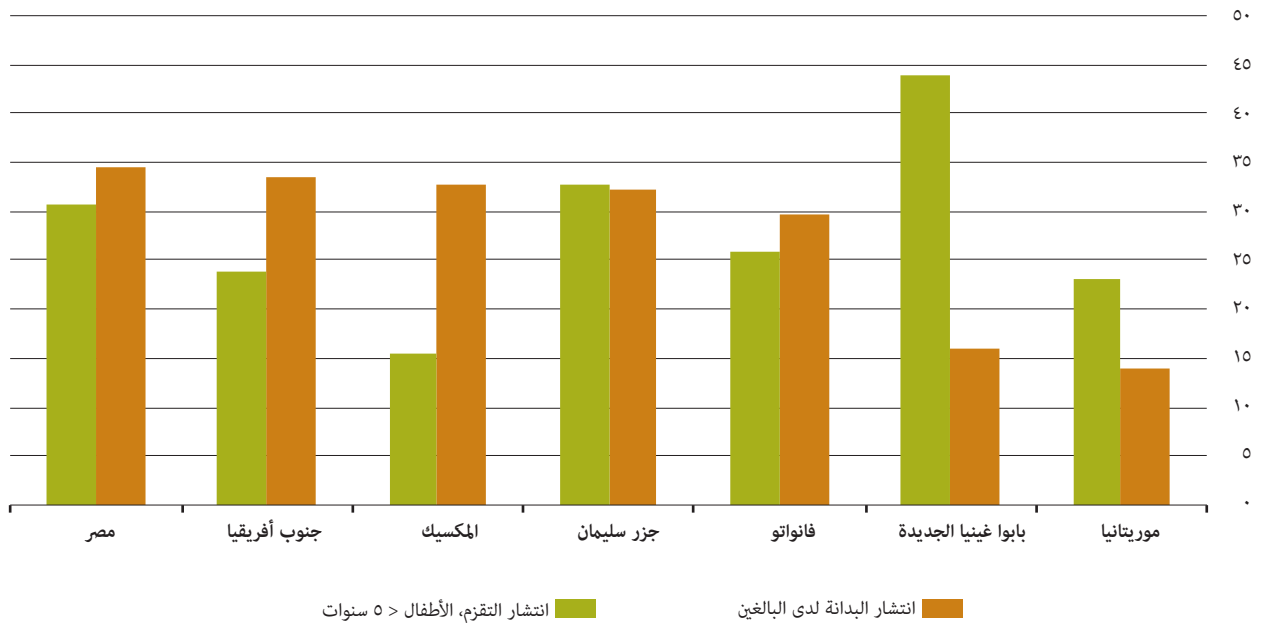


ملاحظات: تشير البيانات إلى البالغين من الجنسين الذين تبلغ أعمارهم ٢٠ سنة وما فوق، السن موحدة، في عام ٢٠٠٨. وتعرف البدانة على أنها مؤشر كتلة الجسم  $\leq 30$  كيلوغراماً/متر مربع. المصدر: منظمة الصحة العالمية.

الشكل ١٦

العبء المزدوج لسوء التغذية: البدانة لدى البالغين وتقرم الأطفال في بعض البلدان

النسبة المئوية



مصدر البيانات الأولية: منظمة الصحة العالمية.

الحمل يلدن أطفالاً ناقصي التغذية. فإذا ما حدث أن التغذية غير الكافية أثناء فترة النمو السابقة للولادة وأثناء الطفولة المبكرة قد أتبعَت في فترة لاحقة من الحياة بزيادة مفرطة في المأخوذ من الطاقة الغذائية فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى خطر زيادة التعرض في فترة لاحقة من الحياة كأشخاص بالغين للبدانة والأمراض غير السارية المتصلة بالنظم الغذائية. وهذا يفسر السبب، في حالة كثير من البلدان النامية، في أن نقص التغذية والإفراط في التغذية وأوجه النقص في المغذيات الدقيقة كثيراً ما تضرب بجذورها في تربة الفقر. وهكذا فإن العبء المضاعف، مثلاً من حيث الأطفال المصابين بتوقف النمو/التقرم والأمهات صاحبات الوزن الزائد، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية وهو ما يلاحظ على نحو متزايد حتى في إطار نفس الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض.<sup>(٣٣)</sup>

### الخلاصة: ينبغي تحسين التغذية بأسرع ما يمكن

كان للتغيرات التغذوية التي لوحظت على مدى العقدين الماضيين تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على التغذية. وعلى الجانب الإيجابي، تحسّنت جودة النظم الغذائية على المستوى العالمي الإجمالي، كما تحسّنت النتائج المتعلقة بالتغذية في معظم أنحاء العالم. وانخفضت معدلات الوفيات هي ونسبة الأطفال ذوي الوزن الناقص ممن هم دون الخامسة من العمر. وحدث أيضاً تقدم في الحد من انتشار بعض أوجه النقص في المغذيات الدقيقة، على الرغم من وجود تباينات كبيرة في هذا الصدد فيما بين الأقاليم.

أما على الجانب السلبي، فإن العدد الإجمالي للأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن و/أو توقف النمو/التقرم ما زال مرتفعاً بدرجة غير مقبولة. وعلاوة على ذلك، فإن العدد الإجمالي للأشخاص الذين لديهم وزن زائد (ولكن ليس بدانة) قد تجاوز عدد الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية، كما أن عدد الأشخاص الذين يعانون من حالات نقص في المغذيات الدقيقة ما زال مرتفعاً في كثير من البلدان.

ويوجد توافق آراء واسع ومتزايد على أن النمو الاقتصادي القوي يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحسينات يُعتد بها في التغذية. ولتحقيق ذلك بأسرع ما يمكن، يجب أن تعود عملية النمو بالفائدة على الفقراء، ولكن يجب أيضاً أن تكون "مستجيبة لاعتبارات التغذية".<sup>(٣٤)</sup> وحتى الآن، ظلت الصلة بين النمو الاقتصادي والتغذية ضعيفة، إذ تمر فواصل زمنية طويلة قبل حدوث تغييرات حقيقية في حالة التغذية. وينبغي انتهاج سياسات داعمة لهذه الأهداف داخل إطار يحقق التكامل بين الزراعة والتغذية والصحة. فتحسين الأمن الغذائي والتغذية هو أمر يتعلق ليس فقط بمجرد زيادة مقدار المأخوذ من الطاقة الغذائية بل أيضاً بتحسين نوعية الطعام من حيث تنوع التغذية، ووجود تشكيلة مختلفة منها ومحتواها التغذوي وسلامتها.

من مرض تهيمن عليه حالات الوفاة التي تُعزى بدرجة كبيرة إلى الأوبئة والأمراض السارية إلى مرض يتسم بزيادة في الأمراض غير السارية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والداء السكري. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن زيادة الوزن (مؤشر كتلة الجسم = ٢٥ أو أكبر) والبدانة (مؤشر كتلة الجسم = ٣٠ أو أكبر) هو خامس عامل رئيسي من عوامل الخطر المسببة للوفيات العالمية.<sup>(٣٥)</sup>

وعلى نطاق العالم، وصل عدد أصحاب الوزن الزائد إلى أكثر من ١,٤ مليار شخص بالغ.<sup>(٣٦)</sup> وهو ما يتجاوز عدد من نقص التغذية على نطاق العالم. بيد أن تكاليف المعاناة من الوزن الزائد (تميزاً له عن البدانة) يمكن أن يقال عنها إنها أقل من تكاليف المعاناة من نقص التغذية. وعلى نطاق العالم، ازدادت البدانة بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٨٠، رغم أن مدى انتشار البدانة لدى البالغين هو حالياً أعلى بكثير في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية (الشكل ١٥). ويُلاحظ وجود أعلى المعدلات في شمال أفريقيا والشرق الأدنى وأمريكا الشمالية وجزر المحيط الهادي وجنوب أفريقيا.

ويواجه العالم على نحو متزايد عبئاً مضاعفاً لسوء التغذية، يتعايش فيه نقص التغذية، ولا سيما لدى الأطفال، مع الوزن الزائد والأمراض المزمنة المتصلة بالنظم الغذائية ومع سوء التغذية من حيث المغذيات الدقيقة.<sup>(٣٧)</sup> ويبين الشكل ١٦ مجموعة مختارة من بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط في أقاليم مختلفة لديها معدل كبير لانتشار كل من نقص التغذية والإفراط في التغذية لدى سكانها، وهما معدلان قياساً في شكل بدانة البالغين وتوقف نمو الأطفال دون سن الخامسة.<sup>(٣٨)</sup>

ولطالما جرى تصوّر هذين البعدين للعبء المضاعف على أنهما ناجمان عن عاملين مختلفين: الفقر من ناحية والوفرة من الناحية الأخرى. بيد أن هذا التصنيف مغالٍ في التبسيط. فمعدلات الانتشار المرتفعة للوزن الزائد توجد اليوم أيضاً في بلدان منخفضة الدخل أو حتى داخل نفس الأسرة المعيشية التي يوجد فيها نقص الوزن. والسبب في هذا التعايش بين الاثنين هو أن الوزن الزائد ليس بالضرورة مسألة الإفراط في أكل الطعام بل أكل أطعمة غير تغذوية، وقد يكون لدى المستهلكين الفقراء قدر أقل من التعليم أو من إمكانية الحصول على معلومات عن التغذية. وقد يكمن جزء آخر من التفسير في الإمدادات المتنامية بسرعة من منتجات لم تكن متاحة من قبل (مثل بعض الأغذية المصنّعة والمشروبات غير الكحولية والوجبات الخفيفة) في سلاسل متاجر التجزئة في كثير من البلدان النامية. وفي كثير من الحالات، تحل هذه المنتجات محل الأغذية التقليدية، بما في ذلك الأغذية التي تباع في الشارع في المناطق الحضرية.

ومن الواضح على نحو متزايد اليوم أن العبء المضاعف لسوء التغذية كثيراً ما يتجلى كمشكلة كاملة المراحل في الأسر منخفضة الدخل. فالنساء الفقيرات اللاتي يعانين من نقص التغذية أثناء فترة

الآخر أيضاً - أي أن النظم الغذائية المغذية هي أمر حيوي لتحقيق كامل إمكانات الناس البدنية والمعرفية وتحقيق صحتهم، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. كذلك فإن تحسين تغذية الأطفال وإمكانية حصولهم على التعليم يمكن أن يحسّن تنميتهم المعرفية مما يرفع من مستويات مدخولهم عندما يصبحون بالغين - بما يعود به ذلك من فوائد على المستوى الفردي وكذلك على المجتمع ككل.<sup>(٢٤)</sup>

أما التدابير الرامية إلى تحقيق تنوع تغذوي أكبر ومأخوذ كافٍ من المغذيات الدقيقة فقد تشمل الاستعمال الحثيث للمكمّلات المحددة الهدف من أجل أفقر الفئات إلى أن تصبح تكلفة النظام الغذائي المتنوع مقدوراً عليها. وينبغي معالجة الإفراط في التغذية عن طريق إحداث تغييرات في نمط الحياة والأخذ بنظم غذائية أكثر صحة. وبينما يتسم النمو الاقتصادي بالأهمية لتحقيق تقدم في تحسين تغذية الناس، فإن الصلات القائمة بين الاثنين تسير في الاتجاه